الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

Algeria's Position on the French Military Intervention in Mali

[أ] ساعو حورية، [ب] أ.د غربي محمد
[أ] طالبة دكتوراه وعضو في مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة الشلف Houria7-3@hotmail.fr
[ب] أستاذ التعليم العالي بالمركز الجامعي بتيسمسيلت، ومدير مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

ملخص

حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وإحترام الوحدة الترابية وحل النزاعات، عن طريق الوسائل السلمية، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي. كما أن رفض النظام الجزائري التدخل العسكري في مالي، يستند إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وإمتداد التهديد إلى أراضيها، وبهذا التدخل ستتورط الجزائر في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط ما تسعى إليه فرنسا، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي.

نجحت فرنسا في تحويل أزمة داخلية إلى حرب دولية، وعرقلت الفرقاء من التفاوض للوصول إلى حل سياسي كما حصل في إفريقيا الوسطى، وسارعت إلى تقمص زي الدركي ورفع عصا الحرب، وبررت فرنسا تدخلها بضرورة صد هجوم المسلحين الإسلاميين، على مدينة كونا الفاصلة بين شمال مالي وجنوبه، وإيقاف زحفهم إلى العاصمة باماكو. وقد حضرت فرنسا لهذه الحرب منذ مدة طويلة، وأقنعت مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2012، بتبني الخيار العسكري بإصدار القرار 2085. ودفعت دول مجموعة "الإيكواس" في غرب إفريقيا إلى المساندة والمشاركة في عملية التدخل العسكري، بينما ظلت الجزائر تنادي بضرورة إنضاج الحل السياسي عن طريق تشجيع المفاوضات بين فرقاء الأزمة المالية. حيث فشلت الجزائر في فرض أجندتها ومنع استصدار قرار أممي بعدم التدخل العسكري في مالي، وهو ما يؤكد فرضية البحث "كلما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي و الفرنسي) في أزمة مالي كلما قلّ دور الدبلوماسية الجزائرية وزاد تهميشها من القضية.

الكلمات الدالة: التدخل العسكري، الأزمة المالية، الدبلوماسية الجزائرية، فرنسا.

Abstract

For many years, Algeria is still taking notice to remain its diplomacy mediation that has worthy built on; principal of non-interference in states affairs, respect for territorial integrity and resolving disputes through peaceful means, as a disentanglement that Algerian diplomacy based on to stop coming risks from northen Mali. As, the rejection of Algerian regime to military's intervention, is being based somehow on concern about external interference and extending threats t its territory, "what" consequently, and from a realistic point of view could push Algeria being implicated in a stalemate and a security spiral. And that what French seeks to do; by involving Algerian in the Malian quagmire accordingly. French succeeded in transforming an internal crisis into international war and blocking parties from negotiation to settle on political solution as what happened In the central Africa.

French, quickly re-enact the gendarme and raise the stick and ultimately justified its intervention with the need to rappel the armed Muslims 'attack on the city of Kuna that separates between north and southern of Mali, and preventing militias 'crawling to the capital of Bamako. Indeed, French has well prepared for a long time, further; it could convince the Security Council in October 2012 to adopt the military option that finally lead to make a resolution 2085. Moreover, French could accordingly to push states of the ECOWAS group on west of African to sustain and to take part in military intervention 'operation, while Algeria remained calling for maturity of political solution by encouraging negotiations among Malian crisis teams, where Algerian failed to impose its agenda and to prevent the issuance of a UN resolution after the military intervention in Mali. That what strongly asserts the hypothesis of this research:'' the greater the foreign interference'' American and French ''in Mali, the less role of Algerian diplomacy.

Keywords: *Military intervention, Malian Crisis, Algeria Diplomacy, French.*

مقدمة

تعتبر فرنسا صاحبة التجربة الإستعمارية لجل دول منطقة الساحل الإفريقي، ولذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة منطقة نفوذ تقليدي بإمتياز، حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية محددة، وذلك في إطار ما إصطلح عليه بـ سياسة "فرنسا- إفريقيا"، ولا أدل على ذلك من التدخل العسكري في الحادي عشر من جانفي 2013، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين إنعماسا في الأزمة المالية منذ إندلاعها، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في تدويل الأزمة، وإستصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن مهدوا لها الطريق لتدخل عسكري في شمال مالي لاحقا.

كما تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني للجنوب الجزائري، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لإستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الإستقرار الأمني، وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني الجزائري. لا طالما أصرت الجزائر على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، غير أن دبلوماسيتها عرفت نوعا من التغيير وذلك بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الفرنسي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز خلفيات وأهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والموقف الجزائري من هذا التدخل، وطرح وجهات النظر المختلفة حول تراجع الجزائر عن موقفها المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الدول الداخلية، ورفض التدخل الأجنبي، والسماح للمقاتلات الفرنسية بعبور المجال الجوي الجزائري، وتحليل إنعكاسات هذا التدخل على الأمن القومي الجزائري.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تنحاز عن مبادئها؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات الآتية:

- يشكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تهديدا للأمن القومي الجزائري.
- كل ما زاد التدخل الأجنبي في منطقة الساحل كلما تراجع دور الدبلوماسية الجزائرية.

سنتناول هذه الدراسة وفق المحاور التالية:

أولا: طبيعة الأزمة في مالي

ثانيا: خلفيات التدخل الفرنسي في مالي

ثالثا: موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي

أولا: طبيعة الأزمة في مالي

أزمة مالي هي نتاج صريح للإرث الإستعماري، لها مجموعة من المحددات؛ حيث يرجع محددها التاريخي إلى إستقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين عدة دول إتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار.

مما جعل تشكيل الدولة الوطنية يضم العديد من الهويات، أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة؛ إضافة إلى أزمة بناء الدولة، سواء في مالي، أو موريتانيا، أو النيجر، أو حتى التشاد، إذ أنها تتميز بهشاشة المؤسسات الأمنية والسياسية، وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية.

وبالتالي يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه من النزاعات الإجتماعية المتأصلة، أو المتجدرة نتيجة عجز الحكومة المركزية في باماكو التكيف مع المطالب الإجتماعية والهوياتية لسكان شمال مالي، المتمركزين في المثلث الإستراتيجي في

(غاو، تومبوكتو، كيدال). فمنذ إستقلال مالي عن الإستعمار الفرنسي مع مطلع الستينات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية ضبط النزاعات المتكررة والدورية التي عرفتها دولة مالي.[1]

فقد قام الطوارق* بحركات تمرّد متكرّرة على إمتداد العقود الخمسة لإستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرّد.[2] وغذى عاملان رئيسان عدم الإستقرار في دولة مالي؛ أولهما التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين(الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم،[3] أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الإستقلال، ما عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال؛ التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعةٍ إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل. فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ إستقلال البلاد في سنة 1960.[4] ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الإنتماءات الإثنية والقبلية.

وإنتهت محاولات التمرّد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي بإتفاقيات سلام بين المتمرّدين الطوارق والحكومة المالية. وشهدت الفترة التي تلت آخر إتفاقية من هذا النوع في عام 2009 إستقرارا نسبيا، حتى إندلاع تمرد جديد في جانفي 2012. ويختلف هذا التمرّد عمّا سبقه في عدة وجوه أهمها:[5]

أولا: إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة(مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق وإستطاعت إستمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، وإستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه. ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الإنفصالية علاقات إعتماد متبادل إقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم هذا التحول الذي طرأ على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين"* الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

ثانيًا: إن جميع إتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، كانت برعاية دولٍ مجاورة وعلى رأسها الجزائر، وقد إستنفدت إمكانيات إستمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي. وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تطرح أي مبادرات لإتّفاقات بين طرفي الأزمة. بل لم يكن هنالك نية أو إهتمام من وسطاء إتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها. ولذا، فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافًا فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي. كما أن جهد دول الجوار للوصول إلى إتفاق تسوية لم يكن مجديا على الإطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغير شيئا على أرض الواقع بعد أن طردت من شمال مالي حين أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلامية المتطرفة.

ثالثا: جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، في جانفي 2012 سيطرت الحركة الوطنية للتحرير الأزواد على المدن الواقعة في شمال مالي، ثم عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد لفترة طويلة على الحكم الذاتي، الإنتفاضة بينت ضعف الجيش المالي الذي أخفق في دحر مقاتلي الطوارق، الأمر الذي أغضب الجيش من عدم كفاية التمويل والتجهيز، مما جعل الجيش المالي ينظم إنقلاب في مارس أسفر على إسقاط الحكومة في باماكو.[6] وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة المالية هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والإنقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة.[7]

فبمجرد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري" إستفادت الجماعات الإنفصالية من الوضع الداخلي ومن الوضع الإقليمي بعد إطاحة بنظام معمر القذافي بعودة بقايا اللفيف الترقي، مدججين بالأسلحة ذات نوعية ثقيلة يفتقدها الجيش النظامي في مالي، الذي عجز عن مراقبة وبسط قوته، وشرعيته في المثلث الإستراتجي في الشمال الذي يغطي مساحة تعادل مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعين معا.[8]

الجدير بالذكر أنّ الأزمة الحالية في شمال مالي تجد جذورها، علاوةً على العامل الداخلي، في عوامل إقليمية مرتبطة بالوضع السياسي في دول المغرب العربي. إذ إن هذه المجموعات الإسلامية المتطرفة الناشطة في منطقة الساحل، زاد نشاطها نتيجة تداعيات التدخل الخارجي أثناء الثورة الليبيّة، وانتشار السلاح في المنطقة الذي سمح بحسم المعارك لصالح المتمرّدين والجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال مالي في بداية عام

2012.[9]

ثانيا: خلفيات التدخل الفرنسي في مالي

شهدت العقيدة الأمنية والإستراتيجية الفرنسية تحولا منذ بداية عام 2008 والتي أصبحت موجهة أكثر فأكثر نحو منطق التدخل العسكري الخارجي والدليل على ذلك ما قامت به فرنسا في كوت ديفوار وليبيا.[10] تسعى فرنسا من خلالها تدخلها في مالي للحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية كمستعمرة قديمة وهو ما يبن التأثير الكبير الذي تمارسه حاليا على دول الساحل. وتعد فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين إنغماسًا في الأزمة المالية منذ إندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا،[11] حيث عملت على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، وفي إستصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،[12] إضافة إلى إعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيا، وماليا، وإستشاريا. وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية.[13]

نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضد المجموعات الإسلامية المتطرفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جانفي 2013، وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوات من دول المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا وصل عددها إلى 3000 جندي،[14] في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس إنتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا تدخل ضمن "الحرب الدولية على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرا هلاميًا وغير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي في ظل إستهداف حركات في بلدان عدة، وبغض النظر عما تعنيه من إختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية.[15]

الشكل رقم (2): خريطة للصراع بمالي تعرض بشكل عام معاقل القوات المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية

جاء التدخل *العسكري الفرنسي في مالي تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل: وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي؛ إستنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات، ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا إنطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.[16] ومن ناحية أخرى، يمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي بتواجد إحتياطات مهمة من النفط واليورانيم والغاز والفوسفات، وكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا وإهتمامها بشمال البلاد خصوصا إقليم الأزواد الذي أصبح في قلب إهتماماتها الإستراتجية،[17] ومنه يمكن القول أن مصالح فرنسا الإقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملا مهما لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي.

وعليه، فإن تهديد إستقرار هذه الأخيرة يهدد مصالح فرنسا

الإقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار. ولمالي أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الإعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفر إحتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي.[18]

فمالي حسب تصريح المبعوث الروسي لإفريقيا **ميخائيل مارغيلوف**: " أبرز بلد إفريقي في إستخراج الذهب، وغني باليورانيوم، والنفط وبحجر المالاكيت النفيس، إضافة إلى إمكانيات زراعية لأنها تقع في حوض نهر النيجر."[19] كما أن للقوى الكبرى مصالح عديدة هناك مما جعلها تتفق على تنفيذ السيناريو الفرنسي-المالي بالذهاب إلى مجلس الأمن وإستصدار العديد من القرارات أخطرها القرار2085 الخاص بالتدخل العسكري. وهذا ما يؤكد حقا أن التدخل مبني لأسباب إستراتيجية، سياسية وإقتصادية، ولكن بغطاء قانوني إنساني.

في حين يرى المحلل الروسي ألكسندر ميزاييف أن التدخل الفرنسي في مالي ما هو إلا إعادة إستعمار القارة الإفريقية.[20] وإحياء مشاريعها الإستعمارية القديمة؛ القائمة على إقامة دولة كبرى للطوارق في الصحراء، ولا يزال مشروع فصل الصحراء الجزائرية* عن الشمال ماثلا في أذهان الجزائريين إلى حد الساعة برغم مرور أزيد من نصف قرن على وأده. فرنسا قد تتظاهر بأنها تضرب حركة الأزواد من باب الحرص على وحدة تراب مالي، ولكنها في نفس الوقت ستدق إسفينا بين طوارق الجزائر، وبلدهم وتحيي مشاريعها الإستعمارية ثم تعود بطائراتها إلى باريس، تاركة الجزائر أمام مشكلات عرقية خطيرة وفتنة جديدة. لذا على الجزائر أن تسعى جاهدة للحفاظ على علاقات البلد الودودة القائمة منذ التسعينيات مع طوارق مالي، والأهم من ذلك الحفاظ على وحدة التراب الوطني، ووحدة النسيج الشعبي من خلال عدم الإنغماس في المشاريع الفرنسية التي بالتأكيد سوف تضر بالمصالح الجزائرية.[21]

هذه الرؤية تتوافق مع ما ذهب إليه المحلل التونسي"**توفيق المديني**" فيلخص قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي في العوامل التالية:

1- الرواسب الإستعمارية لفرنسا بإعتبارها القوة الإستعمارية المعنية أكثر من غيرها في التدخل بشؤون الدول الفرانكوفونية، حيث لا يمكن أن نطرح الدور الفرنسي الحالي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الإستعمارية التي إستعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، ومازالت تتعامل معها من منطلق الفناء الخلفي لها حتى الآن.[22]

2- كما أن هناك عامل جيوبوليتيكي يفسر لنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ويتمثل في ضمان عدم سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحلفاءه من جماعات تيار الإسلام السياسي المتشددة في مالي وفي دول الساحل، أي على القوس الذي يخترق المصالح الإستراتجية الفرنسية في منطقة تتجاوز مساحة القارة الأوروبية ذاتها من مالي فموريتانيا والنيجر. كما يبرز التخوف الفرنسي على منطقة شمال النيجر، هذه الأخيرة التي تعتبر من المناطق التي تتواجد بها معدن اليورانيوم المهم في الصناعة النووية، [23]حيث تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا. ولقد تكفلت شركة **أريفا** الفرنسية بتسيير المنجمين الأهم بالنيجر وهما منجم **سومير** المكشوف ومنجم **كومينالك** تحت الأرض.[24]

بعيدا عما يروج من أسباب عن التدخل العسكري، هناك مجموعة من العوامل تفسر مجتمعة هذا الإنغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفة عامة، على رأس هذه العوامل أن فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدا غائبا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفة عامة وعن المشهد السياسي في مالي بصفة خاصة. فعلى صعيد الداخلي، كانت فرنسا لاعبا أساسيا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانا، وفي دعم معارضيها في أحيان أخرى. وغني عن القول أن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محددة فيها، وذلك في إطار ما إصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- أفريقيا" Françafrique.

هذه السياسة الفرنسية لم يعترضها أي نقد أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبع لتصريحات السياسيين الفرنسيين، وتعليقات الصحافة الفرنسية، يستنتج أن هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع. فقد حاكت الحكومة الفرنسية، الحجج والتبريرات اللازمة والأكثر إقناعا والتي غلب عليها الطابع العسكري، وهي حسب الأستاذان **تيودور كريستاكيس وكارين باليني** تتمثل في مايلي: [25]

أولا: دعوة وطلب الحكومة المالية الشرعية، وهنا نكون أمام حالة الدفاع الشرعي الجماعي بموجب) المادة 51 من الميثاق* (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى بذلك.

ثانيا: كل قرارات الأمم المتحدة التي لا تسمح فقط بالتدخل بل تطلب من هذه الدول فعل ذلك لدعم القتال ضد الإرهابيين بخصوص هذا الأمر.

وهذا ما جاء في التصريحات المختلفة للمسؤولين الفرنسيين لا سيما الرئيس **فرانسوا هولاند** ووزير خارجيته **لوران فابيوس**. فالرئيس الفرنسي أعلن في مؤتمر صحفي، بأن التدخل العسكري في مالي جاء بطلب من الرئيس المالي، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وأن فرنسا قد ألزمت نفسها بدعم الجيش المالي في مواجهة العدوان الإرهابي الذي يهدد غرب إفريقيا كلها، وأضاف مهمتنا تتكون في نشر قوة التدخل الإفريقية، لمساعدة مالي على إعادة الوحدة الإقليمية تطابقا مع قرارات مجلس الأمن. وفي تصريح السيد فابيوس ألح على أن فرنسا تدخلت ضمن سياق القرار 2085 والمادة 51 من الميثاق. إن هذه

التصريحات المختلفة والمتباينة تعبر عن التخبط الفرنسي، وعلى غياب الثبات والشعور بالحاجة لتقديم تبريرات مختلفة؛ ولكن تهدف إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي إضفاء الشرعية على التدخل. هذا ما يدل على أنها مؤامرة، وأن فرنسا شعرت بالحاجة إلى تقديم ثلاث تبريرات قانونية مختلفة"، لأن الاعتماد على حجة واحدة لا يكفي حتى في نظر فرنسا.[26]

إن التدخل العسكري في مالي والذي حظى بإجماع فرنسي داخلي، دلالة على أنّ سياسة "فرنسا المهيمنة" في أفريقيا لا تزال حاضرة. خلافا لما أعلنه الرئيس هولاند أن سياسة "فرنسا- أفريقيا"، ذات الأبعاد الإستعمارية هي من الماضي والتي مثلت إمتداد للهيمنة الفرنسية على إفريقيا، وهي السياسة التي جزم، خلال زيارته للعاصمة السنيغالية داكار 2012، بأن عصرها قد إنتهى، مؤكدا أن العلاقة الفرنسية- الإفريقية ستقوم على الشراكة وإستقلال كل طرف عن الأخر.[27]إن هذا الأخير "لطالما أعلن خلال حملته الإنتخابية الرئاسية عن قطع فرنسا سياستها الإستعمارية الإستعلائية في مقاربتها للشؤون الإفريقية وخاصة مستعمراتها السابقة، كما أكد على التعامل مع القضايا الإفريقية، بمنطق التعاون والحلول الدبلوماسية وعدم إستخدام القوة والتدخل العسكري[28]. وبهذا يعتبر هذا التدخل أول إنتكاسة حقيقة لتعهدات الرئيس الفرنسي الإشتراكي **فرانسوا هولاند**.

لا شك أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي يشكل عملية معقدة ومتعددة الجوانب، هذه الجوانب لا تتوقف عند المخاطر الأمنية ولا المصالح الاقتصادية المأمول تحقيقها ولكن هناك التداعيات الاجتماعية والإنسانية.[29] فالتدخل العسكري في مالي ليس أول تدخل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزمات داخلية في بلدان أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوغات تدخلات فرنسا العسكرية إلى أنه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطار واحد، فأحيانا كانت تتدخل لفائدة أنظمة سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا أخرى لفائدة تحولات ديمقراطية، ومرات لمساندة جانب سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائما الدافع الثابت لتدخلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيرة.

كما يجب أن يفهم التدخل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا، تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على مناطق النفوذ؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الإنحسار خلال سنوات إدارة "**بوش**" 2000 -2008 التي إنتهجت سياسة تدخلية أميركية واسعة المدى، ومتعددة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للإقتصاد الأميركي، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعددت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات إقتصادية أو أمنية، وقد تعاملت فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيجٍ تراوح بين مواقفَ دفاعية، وبين تسليم بالأمر الواقع، وسياسة الإنتظار، ثمّ عادت لتستغل التغيير الذي جاءت به إدارة أوباما الأقل توسعية في أفريقيا والأقرب للإنكماشية، وتبنت سياسة هجومية ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوتها في القارة. ويتخذ هذا التنافس الأمني؛ أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ إقتصاديا راح يحسم وبصورةٍ جلية لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا.

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل. فبالنظر إلى غياب الحد الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقع أن يثير تدخل فرنسا في مالي نوعا من المعارضة أو على الأقل التردد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أن العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخل بدعم المجتمع الدولي بل إن روسيا عرضت تقديم دعم عسكري للتدخل الفرنسي.[30] إن نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمر دولي حول مالي واضح الأجندة، ليناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام أممية.[31]

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي شهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا، فالجمهورية الفرنسية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب، وتدفع الغير بتبني القرار نفسه، ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتبارات التالية:

1- إحياء إرثها الكولنيالي في القارة، فقد باتت تنازعها إياه قوى أخرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين، ومثل التدخل العسكري في مالي إستمرار لخبرة العقود الماضية، التي شهدت تدخلا في كوديفور، وتشاد وإفريقيا الوسطى، فضلا عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الإستعداد للحفاظ على مصالح فرنسا الإستراتجية.

2- يمثل الساحل أحد أهم الشواغل الأمنية الفرنسية التي أرادت من خلال تدخلها في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، موريتانيا).

لم يكن الهدف من التدخل الفرنسي في شمال مالي تحرير الشمال من سيطرة الفصائل الجهادية عليه ولا الوقوف في وجه تقدم مسلحي حركة أنصار الدين التي يتزعمها اياد غالي، وإنما أجهزة الأمن الفرنسية كشفت معلومات تتضمن تهديدات خطيرة على أمن الدولة الفرنسية، وأكد هذا الجهاز أن السبب الرئيسي الذي دفع الرئاسة الفرنسية للتدخل العسكري في شمال مالي بداية العام 2012، جاء اعتمادا

على التقارير الاستخباراتية التي كشفت عن وجود خطط معدة من قبل هذا التنظيم لتنظيم عمليا إرهابية داخل المدن الفرنسية.[32]

ثالثا: موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي

تعتبر منطقة الساحل* بمثابة الحزام الأمني للجنوب الجزائري، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لإستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري،[33] نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة، وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني، وتحقيق التماسك الإجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية، وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني الجزائري. [34]

لذلك فإن ما يجري في مالي هو شأن حيوي بالنسبة للجزائر، فمن الناحية الجغرافية تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة التي تمتد إلى 1400 كلم من الجنوب، يضاف إلى التداخل الإجتماعي المتمثل في العنصر الترقي المنتشر ما بين دول الجوار، مع ما تحمله من حالة اللاإستقرار المستمر لتدفق اللاجئين عبر المناطق الجنوبية للجزائر. [35]

ومن ناحية الأهداف الحيوية للجزائر تواجد ما يزيد عن 98 بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، والتي تعد مجالا حيويا لا يمكن التفريط في الأمن المحيط به، وكان الهجوم الإرهابي المتعدد الجنسيات على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في تيغنتورين،[36] الإختبار الأول للجزائر بعد إنهيار نظام القذافي في ليبيا وإنتشار الجماعات الإرهابية والإنفصالية في شمال مالي. .كما أن تزايد التدخل الأجنبي وتحديدا الفرنسي، سيحول دون ضمان الإستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى بـ" رهانات الموارد". [37]

للجزائر عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام مبدأ مهم من مبادئ العلاقات الجزائرية مع الغير، وتركز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير، وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية، أو الإفريقية، مع الأخذ بعين الإعتبار سياسة حسن الجوار، كمبدأ أساسي في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية.[38]

بلورت الجزائر سياسة مترددة تجاه الأزمة في مالي، فقد ظلت رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، وكي لا تفعل قدرتها العسكرية وهي الأكبر إقليميا، في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، وبالتالي، أضحى الدور الخارجي تجاه مالي قائم على إستراتجية التوازن الهش بين أطراف النزاع لضمان أمرين أولا: ألا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري، أما الثاني : فهو منع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان سياسي مستقل للطوارق، لأن ذلك سيحدث تصدعا للجنوب الجزائري.[39]

تعاملت الجزائر مع هذا الوضع وفق إستراتيجية محكمة، لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإيكواس»، بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين، أن الدبلوماسية الجزائرية سعت إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية؛ يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمنها وإستقرارها، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق **أحمد أويحيى** عندما قال:"أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر"[40] وهو نفس ما ذهب إليه أيضا **عبد القادر مساهل** الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بشكل واضح "الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض".[41]

وبالتالي، فإن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية، هو إستبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي؛ خاصة أن منطقة الساحل تعد ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم»[42]. وأبعد من ذلك دعت إلى تأمين الساحل بعيدا عن الوصاية الأمريكية. بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة، فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في إضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما بإحترام سيادة الدول، وقد حرصت منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف.

ومن ثمة قامت الإستراتجية الجزائرية على مبدأ الحوار مع جميع الإطراف الفاعلة في أزمة مالي، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية ثم وزير خارجيته للجزائر. [43] والإستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهذا ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري. في هذا الصدد أكد الناطق باسم وزارة الخارجية عمار بلاني أن: "الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالغ القلق

إنطلاقا من موقفنا السياسي وإنسجاما مع القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وندين بشدة إستخدام القوة ونرفض رفضا قطعيا التغيير غير الدستوري. [44]

ومن أجل أن يكون لها الدور الريادي في حل أزمة مالي ومواجهة التهديدات. بادرت الجزائر بإنشاء القيادة العسكرية المشتركة بين دول الساحل، ومقرها تمنراست والتي تتكون من أربع دول سميت بدول الميدان "les pays du champs" وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة (cémoc)comité d'état-major opérationnel conjoint ، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى مثل: تشاد ونيجيريا وبوركينافاسو، إلا أن هذه المؤسسة لم تفعّل ولم تقم بالدور المنوط بها.[45] ترى فرنسا في هذا المركب الأمني الإقليمي تهديدا لنفوذها ومصالحها في منطقة الساحل الإفريقي.

إن ممانعة الجزائر ووقوفها ضد الحل العسكري لحل الأزمة المالية، أصبح دون جدوى، بعد أن طالبت الحكومة المالية، الأمم المتحدة بإستصدار قرار يجيز إستعمال القوة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة التي تسيطر على المناطق الشمالية في مالي، وإنخراط "المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في هذا المسعى، وإعلان فرنسا إستعدادها لتوفير الدعم اللوجيستي لأي عمل عسكري وهو ما قامت به بالفعل من خلال التدخل عسكريا في مالي. مع إزدياد الضغوط الدولية وتسارع الأحداث في مالي، تراجعت الجزائر عن موقفها وأعلن الناطق بإسم وزارة الشؤون الخارجية "**عمر بلاني**" في تصريح مكتوب:" بأن الجزائر تتابع بإنشغال كبير أخر التطورات الحاصلة في شمال مالي كما تدين بقوة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في منطقة موبتي" والتي تعتبرها عدوانا جديدا على الوحدة الترابية المالية" أضاف أنه " أمام هذه التطورات الجديدة، تعرب الجزائر عن دعمها الصريح للسلطات المالية الإنتقالية التي تربطها بالحكومة الجزائرية علاقات تعاون متعددة الأشكال، بما فيها التعاون العسكري وتحرص على تأكيد تضامنها الأخوي مع الشعب المالي، حتى يتمكن من إسترجاع سيادته الكاملة على ترابه الوطني"[46]

كما أضاف قائلا:" الجزائر تدرج جهودها ضمن إستمرارية وإنسجام وشمولية لائحة مجلس الأمن 2085 وفي إطار إحترام تنفيذها من أجل التكفل بالأبعاد الإنسانية والأمنية لأزمة مالي، ويشرح عمار بلاني "التغيير في الموقف الجزائري قائلا:" ينبغي التسجيل بوضوح أن مالي طلبت بكل سيادة من الدول الصديقة مساعدتها لتعزيز قدراتها الوطنية في مواجهة الإرهاب" أي أن الجزائر تحترم رغبة مالي في طلب المساعدة الخارجية والمتمثلة في التدخل العسكري لوقف زحف الجماعات المتطرفة ومنع انهيار دولة مالي.[47]

في هذا الصدد عبرت الجزائر عن إحجامها لدعم التدخل العسكري الدولي في مالي، فإن إحتمال التدخل العسكري من وجهة نظرها بدون حوار سياسي وحكومة مركزية في باماكو سيزعزع أمن المنطقة، وعليه فالجزائر قلقة من أن الحملة العسكرية ستؤدي إلى ظهور الإسلاميين في الصحراء الجزائرية والدول المجاورة، كما تزداد إمكانية تجمعهم مرة أخرى .[48]

لا يمكن إستثناء الجزائر كدولة محورية ضمن هذه الحركيات في إطار دبلوماسيتها الأمنية، وفي ظل إنتشار ومرونة التهديدات والمخاطر الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، وبحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي فهي تمثل نقطة إرتكاز. [49] كما أن عملية تغنتورين أكدت أن موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري كان صائبا، فبسبب هذا التدخل تزايد الإنفلات الأمني، أصبحت المنظمات الإرهابية تلقى تعاطفا وتأييدا من قبل الطوارق وهو ما سمح لتسيير الهجوم على المنشاة الغازية لتغنتورين.

لقد تبنت الجزائر سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والإجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. وترى الجزائر في أن تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة إقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لإستقرارها وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب دعوات التمزق والإنفصال،[50] وحافظت على كيانها الموحد بل أنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب. ويمكن إرجاع هذا التحول في سياسة الجزائر تجاه أزمة مالي للأسباب التالية: [51]

1- فشل سياسة التوازن الهش في شمال مالي بعد تعرض النفوذ الجزائري في مالي إلى ضربات متتالية من حركتي التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة، سواء بإقتحام قنصليتها بمدينة غاو في شمال مالي في افريل 2012، أو إعدام الدبلوماسي **الطاهر تواتي** على يد حركة التوحيد في سبتمبر من نفس العام، بعد رفض الجزائر التفاوض الإفراج عن معتقلين للحركة لدى الأمن الجزائري.

2- الضغوط الدولية على الجزائر للتعاون الإقليمي لمواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، والتي لاحت مؤشراته مع زيارة **هيلاري كلنتون** إلى الجزائر في أكتوبر 2012 .

3- الخشية الجزائرية من سحب البساط إقليميا إذ أن المساعدة الجزائرية للتدخل الأجنبي، مردها الخشية من تهميش الجزائر في أية ترتيبات إقليمية، لاسيما بعد المسعى الفرنسي لتشكيل محور إقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل والصحراء في حال إستمر العناد الجزائري ضد التدخل في ظل تقارب بين ليبيا والمغرب بعد زوال نظام قذافي.

كما أوضح وزير الاتصال وسفير الجزائر الأسبق في اسبانيا، **عبد العزيز رحابي**، أن الجزائر أدركت أن موقفها لن يصمد أمام إنحياز الأربعة الكبار، الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين،

نحو الحل العسكري، وهو ما حتم عليها مراجعة موقفها، لأنها "لا تملك من النفوذ والأدوات ما يمكنها من الدفاع عن موقفها الذي لا يعدو أن يكون ثابتا من ثوابتها الدبلوماسية. [52]

ورغم أن الولايات المتحدة أظهرت دعمها للحل السياسي والسلمي في شمال مالي الذي جاء على لسان القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الامريكية بإفريقيا (أفريكوم) **الجنرال كارتر هام** أثناء زيارته للجزائر، قائلا: أن الطابع المعقد للوضع في شمال مالي والتداعيات الخطيرة الناجمة عن أي عمل عسكري أو تدخل مباشر هو الذي دفع بالموقف الأمريكي أن يكون مؤيدا للموقف الجزائري الذي يدعو لتسوية سياسية وسلمية للمعضلة المالية وهو ما يؤكد صواب الموقف الجزائري الذي دعا منذ بداية الأزمة إلى حل سياسي مستديم عبر إعادة بناء منطق دولاتي شامل يأخذ بعين الإعتبار المطالب الإقتصادية والإجتماعية المعبر عنها شمال مالي وعبر تقديم مساعدة عسكرية لإعادة بناء الجيش المالي حتى يتمكن من مواجهة مختلف الأخطار التي يعاني منها لا سيما بعد التقاطع الذي أصبح واضحا بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود.[53] ثم تراجعت عن موقفها وهذا بطبيعة الحال يفسره التفاهم المصلحي بين الدول الغربية.

إضافة إلى رفض الجزائر التدخل في سيادة الدول والذي قلنا أنه إحدى ثوابتها الدبلوماسية، يمكن إرجاعه أيضا إلى المخاوف الجزائرية من تداعيات هذا التدخل، فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري فيها؛ وهي حرب يغذّيها صراع الإرادات، وهي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر- الطوارق- فتدخل الجزائر لمحاربة طوارق مالي قد يؤدي إلى مساعدة طوارق الجزائر لطوارق مالي بحكم الإنتماء العرقي والقبلي مما سيدخل الجزائر في دوامة حرب أهلية ومأزق أمني هوياتي وطني.

كما أن تدخل الجزائر عسكريا في مالي سيؤدي إلى إضعاف دور جيشها الذي مهمته الأساسية هي حماية حدود الدولة، كما أن الحرب ستتوسع وستدوم لسنوات طويلة لأن مثل هذه الحروب من شأنها أن تستقطب أطراف أخرى جديدة، وكذلك محاولة إلهاء الجزائر بحرب الساحل لإتاحة الفرصة للمغرب للسيطرة على الصحراء الغربية بإيعاز من أطراف أجنبية، وكذلك إستنزاف إحتياطات الصرف الجزائرية لأن للحرب تكاليف كثيرة.

فالجزائر موقفها في هذا الشأن واضح فقد صرح **عبد المالك سلال**، رئيس الوزراء الجزائري أن بلاده لن ترسل أي جندي إلى مالي وستقوم فقط بحراسة حدودها البرية، مضيفا أن الجزائر تدعم الحوار بين جميع الأطراف المتناحرة من أجل التوصل إلى حل للأزمة.[54]

من جهة أخرى يمكن القول أن سياسة الجزائر تجاه منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية- الساحلية تتميز بعدم الإستمرارية، وهذا راجع إلى الغياب المتكرر للجزائر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الامريكية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية.

فالجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الإقتصادي يرجع إلى عدم إهتمامها بالمنطقة على غرار إهتمامها الموّجه نحو الشمال. كما لم تستغل الجزائر الجوانب الثقافية التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا إستخدام الزوايا (التيجانية مثلا بحكم إنتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر اللعب بورقة العامل الديني من خلال إستقبال الطلبة والأئمة لتكوينيهم في هذا المجال، فزوايا أدرار كانت في القديم وجهة لطلاب العلم من سكان منطقة الساحل. [55] فالجزائر تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، إنشاء القاعدة العسكرية أفريكوم، والتغيرات التي تحدث في المنطقة. والأزمة المالية ما هي إلا إنعكاس واضح للثورة الليبية، حيث تدفق الأسلحة وعودة الطوارق المحاربين في صفوف القذافي ومواصلة القتال ضد الزعيم المخلوع ألهب من جديد تمرد الطوارق المستنفرين ضد الحكومة المالية.[56] هذه التطورات أثبت مدى إفتقاد الجزائر إلى سرعة التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة والتي تسعى إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية [57].

لهذا كان على الجزائر أن تفكر مليا قبل فتح المجال الجوي الجزائري أمام الطيران العسكري الفرنسي، إن هذا التصرف له تبعات تعود بالسلب على سيادة وهيبة الدولة الجزائرية أهمها:[58]

- إحداث شرخ في الطبقة السياسية الجزائرية؛ وإخراج الجزائر من موثق الحياد ليس فقط بشأن الأزمة في شمال مالي وإنما أي تدخل في المنطقة، وقد عزز هذا العملية التي قامت بها القوات الخاصة الجزائرية لتحرير الرهائن المحتجزين في عين أميناس.

- تدهور مصداقية الجزائر في لعب دور الوسيط من خلال فتح مجالها الجوي وعدم معارضتها للتدخل العسكري الفرنسي.

- محاولة إظهار فرنسا بأنها تحظى بدعم من الجزائر أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

- إحراج النظام السياسي الجزائري الذي لم يكن في وسعه رفض مرور المقاتلات الفرنسية عبر سمائه كي لا يتهم بأنه داعم للإرهاب في شمال مالي.

لقد ظلت الجزائر منذ إعلان الأزواد في 6 أفريل 2012بشمال مالي قيام دولتهم المستقلة، ترافع من أجل الحل السلمي، وتعارض أي تدخل عسكري فرنسي- إفريقي هناك، وتعرضت

بسبب موقفها هذا لضغوط غربية كبيرة وفي مقدمتها الضغوط الأمريكية والفرنسية، وكان موقفها ذاك في غاية الحكمة ونال رضا واسعاً في الجزائر والوطن العربي والعالم بالنظر إلى حساسية المسألة الأزوادية وارتباطها الوثيق بطوارق الجزائر. وبالمقابل تعرضت لحملة تشهير إعلامية فرنسية- مالية اتهمتها بأنها لا تريد مكافحة الإرهاب في شمال مالي ولكن كل ما بنته الجزائر طيلة تسعة أشهر، إنهار فجأة وهي تتخذ قرارَ السماح للطائرات العسكرية الفرنسية بالمرور عبر أجوائها في طريقها إلى قواعدها بجنوب مالي والانطلاق منها لشن حملتها العسكرية في الشمال، فقد بدت الجزائر إزاء هذا القرار وهي تنتقل من النقيض إلى النقيض وتغيّر موقفها بـ 180 درجة، وتُسقط الحل السلمي تماما من حساباتها وتنضم إلى قائمة الدول الإفريقية التي تؤيد الحل العسكري لهذه الأزمة المعقدة. ربما لم يكن بوسع الجزائر الاستمرار في نفس الموقف بعد أن انطلقت جماعات "كونا" الإسلامية المسلحة لمهاجمة بلدة في جنوب مالي وتهديد العاصمة باماكو، وهو الخط الأحمر الذي لا يمكن أن تسمح به فرنسا أبدا ما دام النظام المالي الموالي لها قد أصبح مهددا في الصميم، ولكن لا أحد من المتتبعين –كان ينتظر أن يكون رد الفعل الجزائري على هذا النحو، إذ كان ينتظر أن تلتزم الجزائر الحياد في هذه الحرب على الأقل، وأن تترك فرنسا تباشر حملتها بعيدا عنها، فتبرئ بذلك ذمتها تماما وبخاصة أمام حركة الأزواد؛ فإذا لم يكن بوسعها الحؤول دون تجسيد الحل السلمي للأزمة المالية على الأرض، فقد كان باستطاعتها التزام الحياد وعدم تأييد هذه الحرب وعدم السماح بمرور الطائرات العسكرية الفرنسية عبر الأجواء الجزائرية. والغريب أن السلطة آثرت الصمت المطبق إزاء تصريح وزير الخارجية الفرنسي **لوران فابيوس** الجزائر سمحت بمرور أن طائراتنا عبر أجوائها دون أية شروط وهو ما أكده الرئيس **فرانسوا هولاند** لاحقا، ورفضت الإدلاء بأي توضيح أو تعليق أو تقديم أي تبرير للرأي العام المحلي الذي كان مشغولا جدا بالمسألة ومتفاجئا لقرار فتح الأجواء الجزائرية أمام الطائرات الفرنسية، ولو خرجت السلطة عن صمتها وقدمت توضيحا لخلفيات هذا القرار ودوافعه لكان ذلك أفضل لها بكثير، لاسيما وأن سهام الانتقادات قد انهالت عليها من كل مكان بالعالم، ولساهم ذلك في تهدئة الرأي العام الذي أبدى تحفظا كبيرا من هذا القرار. [59]

ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، وتفادي الحل العسكري الذي سيكون نتائجه وخيمة على المدين القريب والبعيد، كما حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه هذا الخيار بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، يمكن القول أن سرعة القرار الفرنسي جاء نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضها على أرض بالزحف جنوبا باتجاه العاصمة باماكو. [60]

الخاتمة

إن الخيار العسكري في مالي فرضته الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا، وهو نتيجة للضعف الذي تمر به القوى المؤثرة في القارة الإفريقية كالجزائر، نيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومؤشر لعودة شبح الحروب والنزاعات المعقدة إلى القارة الإفريقية.

إن ما يحدث في مالي هو حرب إستعمارية فرنسية جديدة، وأن إفريقيا لم تخرج بعد من العصر الكولونيالي، القوة الإستعمارية القديمة، ما زالت تتصرف في معظم الدول الإفريقية وكأنها ولاية من ولاياتها الداخلية أو ما كان يسمى بـ "ممتلكات ما وراء البحار".

كما يمكن القول أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي قد سجل بعض النجاحات الأولية مثل الاستيلاء على المدن الهامة وتخليص الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من براثن غزو المتمردين، لكن المؤكد والواضح جدا هو أن هذا التدخل العسكري ستكون له عواقب ليس على الأمن داخل أفريقيا فحسب بل حتى على دول الجوار. كما أن فرنسا تسعى إلى إشراك الجزائر في حرب مالي؛ وإن مشاركة الجزائر عسكريا في مالي سيؤدي إلى إضعاف دور جيشها الذي مهمته الأساسية هي حماية حدود الدولة، كما أن الحرب ستتوسع وستدوم لسنوات طويلة لأن مثل هذه الحروب من شأنها أن تستقطب أطراف أخرى جديدة، وكذلك محاولة الهاء الجزائر بحرب الساحل لإتاحة الفرصة للمغرب للسيطرة على الصحراء الغربية بإيعاز من أطراف أجنبية، وكذلك استنزاف احتياطات الصرف الجزائرية لأن للحرب تكاليف كثيرة.

كما أن رفض النظام الجزائري التدخل العسكري في مالي يعود إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخّل، إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، والجزائر بهذا التدخّل الجزائري في مالي سيورّط البلاد في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي.

الهوامش

1- مصطفي صايج، الجزائر والأمن الجهوي: التسوية السلمية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي، الملتقي الدولي حول:" السياسات الدفاعية بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية"، ورقلة، نوفمبر 2014.

* - الطوارق هم مجموعة من القبائل التي تسكن منطقة الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا، وتتوزّع أماكن تواجد ها في عدّة دول عربيّة وإفريقيّة بين وسط وجنوب تلك الصحراء. يعتبر الطوارق هم السكّان الأصليّون لمنطقة غرب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى العديد من القبائل البربريّة الأخرى الّتي دخلت في الإسلام مع الفتوحات الإسلاميّة لتلك المناطق بقيادة عقبة بن نافع، وطارق بن زياد. يتبع الطوارق المذهب السنّي المالكي، ويتحدّثون لغةً خاصّة بهم تسمّى اللغة الطارقية. وتنتشر قبائل الطوارق في كلٍ من الدول التالية: الجزائر، ومالي، والنيجر، وليبيا، وبوركينافاسو. سبب تسمية الطوارق بهذا الاسم غير متّفق عليه بين المؤرّخين إلى

الآن؛ فمنهم من يرى أنّ تسميتهم ترجع إلى نسبتهم لطارق بن زياد، وقبل ذلك كانوا يعرفون باسم البربر فقط، ولا يوجد تمييز بينهم وبين الأمازيغ الّذين شاركوهم السكن في الصحراء الكبرى، بينما ذهب بعض الباحثين إلى أنّ كلمة الطوارق مشتقّة من كلمة تاركا بحسب لغتهم، وهي تسمية أحد الأودية جنوب مراكش الّذي كانت تسكنه تلك القبائل، ويعرف حالياً بوادي درعة. ولغة الطوارق هي إحدى اللهجات أو اللغات الأمازيغيّة التي ترجع بأصولها إلى حوالي ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، وقد حافظت تلك اللغة على نقائها وأبجديّتها حتى الآن، ممّا يجعل منها إحدى أقدم اللغات الحية على الأرض.

2- مادي إبراهيم كانتي ، "الأزمة السياسية في مالي"، دراسات أفاق افريقية. المجلد العاشر، العدد36، 2012، ص ص.109-110

3- ميلاد مفتاح الحرائي، تقرير تحليلي: دولة مالى بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل، من الموقع:

http://www.akhbaar.org/home/2012/04/129310.htm تاريخ الاطلاع: 22/12/2015

4- André Bourgeot, "Identité Touarègue: De l'Aristocratie à la Révolution", Études rurales, no. 120 (Oct. - Dec 1990), p. 146.

5- أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من الموقع: http:// www.studies-aljazeera.net، تاريخ الاطلاع:22/12/2015 الساعة:11.09

* - أنصار الدين" حركة انفصالية طوارقية ذات نهج ديني سلفي، أسّسها إياد آغ غالي وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل الإيفوغاس الطوارقية، وكان قائد التمرّد الطوارقي في مالي في عام 1990، ولم يُعرف عنه حينها أيّ توجّهٍ إسلامي بل كان أقرب إلى الفكر اليساري القومي، وشارك في حركات التمرّد سنوات 1995 و1996 و2006. وبعد اتفاقية مع الحكومة المالية أنهت التمرد، عُيّن آغ غالي قنصلًا لمالي في جدّة في السعودية، وعاد إلى بلاده بعد ذلك وجمع حوله الكثير من الأنصار من قبيلته ومن أبناء الطوارق ممّن تشبّعوا بالفكر الجهادي بعد أن أعلن تبنّيه النهج السلفي.

6- إكرام أبركان، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ملتقى الدولي الأول حول:" المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل"، قالمة، نوفمبر2013، ص11.

7- فريدة البندري، مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والانقلاب العسكري، من الموقع: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=15510 تاريخ الاطلاع:2016/01/15 ، الساعة: 10:45

8- مصطفي صايج، المرجع السابق الذكر.

9- ساحل مخلوف، "العقيدة الأمنية والإستراتيجية الفرنسية موجهة أكثر نحو التدخل العسكري الخارجي في مالي"، جريدة الرياض، العدد16172، 3أكتوبر 2012.

10- نفس المرجع

11- عزمي بشارة، أزمة مالي والتدخل الخارجي، من الموقع: http://www.azwad.com/ar تاريخ الاطلاع: 2016/01/15

12- القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5 جويلية 2012)، والقرار رقم 2071 بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).

13- عزمي بشارة، المرجع السابق الذكر.

14- أزمة مالي والتدخل الخارجي، مجلة سياسات عربية ،10 فبراير2013، تاريخ الاطلاع:2015/12/22

15- Stefanie Schüler.L'intervention militaire au Mali: les mauvais souvenirs des Américains, http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains. consulter

* - كان التدخل قبل الحرب العالمية الثانية استعمارا سافرا ومفضوحا لا يستند إلى الشرعية بقدر ما يستند إلى القوة، غير انه بعد إنشاء الأمم المتحدة اخذ التدخل يأخذ عدة أشكال قد تلبس أحيانا ثوب الشرعية كنظرية الدفاع الوقائي وحماية المصالح الحيوية والتدخل ضد التدخل والتدخل لاعتبارات إنسانية وغيرها. فقد نص ميثاق هيئة الأمم المتحدة في المادة 2 / 7 على أن ميثاق الأمم المتحدة لا يصوغ لهذه المنظمة أو أعضائها إن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما. وبصفة عامة التدخل هو ضغط يمارسه شخص دولي (دولة أو عدة دول أو منظمة دولية) على شخص دولي آخر (غلبا ما يكون دولة دون رضاها) بحيث يمس بمقتضى هذا الضغط شانا من شؤون هذه الدولة.

16- مبروك غضبان،" التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جوان 2014، باتنة،ص1.

17- عيساوة أمينة ، سيباني ايناس، "انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الدور الإقليمي للجزائر"، ملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل"، قالمة. نوفمبر 2013 ص13.

18- خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل، الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية،2014 . ص39.

19- مبروك غضبان، المرجع السابق الذكر، ص 70

20- نفس المرجع.

* إن إعادة إحياء مشروع دولة الطوارق الكبرى من شأنه أن يعطي لقضية الحدود أبعادا دولية ويفجر المنطقة كلها، ما يجعل الأمن الوطني الجزائري في خطر، لهذا بادرت الجزائر إلى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة جانت في سبتمبر 1990 ضمت كل من: الجزائر، ليبيا، مالي والنيجر، نتج عن هذه القمة اتفاقا يقضي باستبعاد العمل العسكري وتبني الحلول السياسية، والعمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق نوتم إنشاء لجنة دائمة تضم وزراء داخلية الدول المعنية، تتم متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء خارجية هذه الدول الذين يجتمعون مرة كل سنة. ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الإيجابي، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر، واحتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل: اجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، واجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، وكذا الاجتماع الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، ولقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، ولقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، ثم جاء لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996

21- حسين لقرع ، جريدة البصائر،الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 636، جانفي 2013، ص4

22-حنان فهمي، مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية، من الموقع: http:// www.alwafd.org

23- التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات 17 يناير 2013 ، من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/201311611442895908.htm

تاريخ الاطلاع: 22/12/2015، على الساعة:11:59

24- عبد الكريم رضا بن يخلف، الأسباب الحقيقة للتدخل الغربي بشمال مالي ، من الموقع: http://www.algeriatimes.net

25- عبد الحميد عبدوس، "التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر"، جريدة البصائر، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، جانفي 2013 العدد 636، ص3

* - تنص المادة 51 من الميثاق (الدفاع الشرعي الجماعي) :" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على احد الأعضاء" الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما المجلس من الحق أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه"

26- نفس المرجع.

27- التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات 17 يناير 2013، من الموقع: http://studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 22/12/2015، على الساعة:11:40.

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/01/201311611442895908.htm

28- حاتم خاطر، ثلاث سيناريواهات تحدد التدخل العسكري في مالي من الموقع : http://www.moheet.com

29- مبروك غضبان، ص63.

30- Pierre Avril, "Mali : Moscou Promet une Aide Militaire à la France", Le Figaro (France), 18/1/2013, viewed 25/1/2013 http://www.lefigaro.fr/international/mali-moscou-promet-une-aide-militaire-a-la-france.php

31- Support grows for U.N. force in Mali", Reuters, 5/2/2013,

viewed 7/2/2013 http://www.reuters.com/article/2013/02/05/us-mali-talks-idUSBRE91414U20130205

32- عيساوة أمينة، المرجع السابق الذكر، ص 14.

* - يشكل الساحل الإفريقي من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملة بذلك: السودان، تشاد، النيجر، وموريتانيا والسنيغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية والذي يمتد من البحر الأحمر إلى الشرق ومن المحيط الأطلسي إلى الغرب وهي تضم الدول التالية: إثيوبيا، السودان، تشاد، جنوب ليبيا ومالي والنيجر وأقصى جنوب الجزائر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنيغال، إن شساعة الساحل الإفريقي جعلت عملية تحديد تعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة. وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الأفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" (CILSS).

33- خديجة بوريب، المرجع السابق الذكر، ص4

34- مصطفى سايج ، البلاد:استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني .الجنوبي للجزائر،نشر في البلاد أون لاين يوم 10 – 07 – 2010 حاورته فريال http://www.djazairess.com/elbilad/2107221/04/2013

35- مصطفي صايج، المرجع السابق الذكر.

36- إكرام أبركان، المرجع السابق الذكر ، ص 2

37- مصطفى صايج ، المرجع السابق الذكر.

38- بوحنية قوي، إستراتجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، مركز الدراسات الإستراتجية، 2013.

39- عيساوة أمينة، المرجع السابق الذكر ، ص18.

40- Ahmed Ouyahia au quotidien LE MONDE : "L'Algérie n'acceptera jamais une remise en cause de l'intégrité territoriale du Mali".PUBLIE LE : 07-04-2012 | 0:00http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/26310.04/05/2013

41- مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي،عبد القادر مساهل في تصريح لجريدة البلاد http://www.elbilad.net/archives/5974424ديسمبر 2013/05/2012.05

42- إكرام أبركان، ص 15.

43- خالد حنفي علي، مأزق السياسة الخارجية اتجاه التدخل الفرنسي في مالي، من الموقع: http://www.rcssmideast.org.

44- جمال عمر،انقلاب مالي يعرض أمن الساحل لتهديد جديد، من الموقع : http://magharebia.com/ar/articles/awi/features

45- ساحل مخلوف، المرجع السابق الذكر.

46- عثمان لحياني، الخارجية تشرح موقف الجزائر من التدخل الفرنسي "، الخبر، العدد 6953، ص5.

47- نفس المرجع

48- إكرام أبركان، المرجع السابق الذكر، ص 15

49- خديجة بوريب، المرجع السابق الذكر. ص3.

50- بوحنية قوي، المرجع السابق الذكر.

51- خالد حنفي علي، المرجع السابق الذكر.

52- محمد مسلم،خبراء يشرحّون خلفيات انقلاب الموقف الجزائري بشأن أزمة مالي: "الجزائر غيّرت موقفها بعد أن انحاز الكبار للتدخل العسكري" ، من الموقع: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/144648.html

53- ساحل مخلوف، المرجع السابق الذكر.

54- الحرب على مالي ...نظرة في الأسباب والأهداف، جريدة السكينة، 3 فبراير 2013.

55- بن عائشة محمد الأمين،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، المركز الديمقراطي العربي،14 فيفري 2013، تاريخ الاطلاع:2015/12/22 ،على الساعة:11:14.

56- إكرام أبركان، المرجع السابق الذكر. ص9

57- الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية-حوار د.مصطفى صاي-http://dzairinfos.com/article/a-la-diplomatie-alga-rienne-ne-sait-pas-sa-adapter-aux-changementsa09/06/2013.EL WATAN

58- عبير شليغم، "التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج مالي)"، ملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، قالمة، نوفمبر2013 ، ص15

59- عبد الحميد عبدوس، المرجع السابق الذكر، ص3

مسيرة الأحداث المهمة

التاريخ	الحدث
جويلية 1960	"استقلت مالي عن فرنسا باسم فيدرالية مالي بزعامة"موديبوكيتا
عام 1968	قام الجيش بانقلاب عسكري ، بزعامة "موسى تراوري" عندما تدهورت الأوضاع الاقتصادية وأطاح بموديبوكيتا، وحل الدستور
عام 1974	صدر دستور جديد، جعل مالي دولة الحزب الواحد، يسيطر عليها حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي
عتم 1991	انتهى الحكم الديكتاتوري، بحكومة انتقالية
عام 1992	إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية ، فاز بها الرئيس ألفا عمر كوناري
عام 2002	"فوز الرئيس حمدو توماني توري
عام2010	إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الازواد
نوفمبر2011	"تأسيس حركة أنصار الدين بزعامة إياد أغ غالي
جانفي 2012	قامت حركة تحرير الازواد بإعادة تنظيم صفوفها ، وبدأت عملياتها ضد الحكومة المالية
أوائل مارس 2012	قامت قوات الحركة الوطنية لتحرير الازواد بالزحف على مواقع عسكرية مالية بالقرب من مدينة تيساليت
22 مارس 2102	اقتحم عسكريون من الجيش المالي ، مباني اتحاد الإذاعة والتليفزيون في بماكو، وطوقوا آخرون القصر الرئاسي ، وقاموا بمحاصرة . الرئيس امادو توري
23 مارس 2102	أعلن الاتحاد الإفريقي ، تجميد عضوية مالي اثر الانقلاب
2 أفريل 2102	تعليق عضوية مالي في جماعة الايكواس
6 أفريل 2102	إعلان استقلال إقليم الازواد
6 ماي 2102	إعلان إندماج الحركة الوطنية لتحري الازواد، مع جماعة أنصار الدين لتكوين الدولة الإسلامية
27 جولية 2102	معركة غاو الحركة الوطنية لتحرير الازواد وجماعة أنصار الدين
3 جولية 2102	قرار مجلس الأمن 2056
12 أكتوبر2102	قرار مجلس الأمن 2071
20 ديسمبر 2102	قرار مجلس الأمن 2085
25 أفريل 2102	قرار مجلس الأمن 2100
13 جانفي 2013	إرسال فرنسا قوات عسكرية إلى مالي